

الاستراتيجية الإقليمية للتعاون التنموي مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) 2006 – 2008

1. الخلاصة

إن الهدف من هذه الاستراتيجية هو أن توجّه السويد في مجال التعاون التنموي الإقليمي مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منطقة MENA). يجب أن تسهّل هذه الاستراتيجية الجهود الإقليمية الهادفة إلى تعزيز التعاون التنموي مع المنطقة وتوسّعه، وأن تسهم كذلك في زيادة التعاون والتبادل ضمن المنطقة نفسها، وبين المنطقة والسويد. وضمن إطار الهدف العام لسياسة السويد التنموية – وهو المساهمة في خلق الفرص للفقراء لتحسين شروط حياتهم وفي تحقيق تنمية عادلة ومستدامة – فإن منظور الحقوق ومنظور الفقراء في التنمية يجب أن يوجّه التعاون الذي عليه أن ينطلق من الفقر بمعناه الواسع بما يمثله من انتهاكات للحقوق وغياب للسلام والأمن. إن التوجه الإقليمي للاستراتيجية وتركيزها على مجالات التعاون الأربعة يهيئ الظروف ليكون التأثير أكبر، من المنظور الإقليمي الأوسع، من خلال توفير إمكانية التعاون مع جهات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف واستكمال جهودها؛ وخاصة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنوك التنموية المتعددة الأطراف.

يجب أن تكون أهداف استراتيجية التعاون:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح؛ على سبيل المثال، من خلال اتخاذ تدابير تشجع على نشوء مجتمع مدني قوي؛
- تشجيع احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة في الحقوق والظروف والفرص للمرأة والفتاة، وكذلك نشوء شبكات وبُنَى إقليمية من أجل الحوار حول منظورات الحقوق والقيم الأساسية العالمية إلخ؛
- تشجيع الاستخدام المستدام لموارد المياه، مع التركيز على قضايا المياه – ضمن المنطقة وخارج حدودها – سواء من منظور مكافحة الفقر أو منع الصراعات.
- تشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية والنمو، مع التركيز على إجراءات تحسين القدرات من أجل تعزيز كفاءة السياسة التجارية والقدرة على التنوع¹ من منظور إقليمي.

إن المقصود بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منطقة MENA) هو 18 دولة² والمناطق الفلسطينية المحتلة والصحراء الغربية³. يجب أن يركز التعاون الإقليمي بالدرجة الأولى على الدول التي تم البدء فيها بمشاريع ذات توجه إقليمي – مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا – ولكن ينبغي أيضاً أن يشمل الدول الأخرى حيثما يُعتبر ذلك على صلة بالأمر، سواء في سياق إقليمي أو شبه إقليمي. ينطبق ذلك أيضاً على العراق والمناطق الفلسطينية – الضفة الغربية وغزة – التي توجد فيها استراتيجيات تعاون تنموية ثنائية.

إن الإطار الزمني للاستراتيجية هو ثلاث سنوات، ولكن ينبغي أن يكون منظوره الزمني أطول عند التخطيط لإجراءات التعاون التنموي. وخلال هذه الفترة، يجب أن يتوسع الإطار المالي المخصص كمعونات للمنطقة تدريجياً من حيث الحجم، وأن يصل في عام 2008 إلى ما يزيد عن 200 مليون كرونة سويدية.

1 المقصود بالقدرة على التنوع: إجراءات تعزيز البنى التحتية والإنتاج، وتحسين فرص التجارة الدولية إلخ، كما هو مذكور في الخطاب الحكومي 2005/06:9 المتعلق بالسياسة التجارية السويدية في منظمة التجارة الدولية في جولة الدوحة.

2 الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإيران والبحرين وتونس والجزائر وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.

3 الصحراء الإسبانية سابقاً، تحكمها المغرب منذ 1975. استمر القتال بين القوات المغربية والبوليساريو في الصحارى الغربية خلال الثمانينيات من القرن الفائت. تخضع لمرافقة قوات الأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية MINURSO).

2. نتائج التقييم الإقليمي⁴

تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منطقة MENA)، التي يشملها التقييم، الدول الثمانية عشر المذكورة أعلاه، إضافة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة والصحراء الغربية. يستند التقييم الإقليمي بالدرجة الأولى إلى التحليلات الواردة في تقارير التنمية الإنسانية العربية الثلاثة التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في الأعوام 2002 و 2003 و 2004، حيث تحتوي هذه التقارير على تحليل التأثيرات الناجمة عن الصراعات الدائرة، وعلى تقييم الأوضاع السكانية في المنطقة، وعلى تحليل الفقر.

يذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي صدر عام 2002 ثلاث نواقص تشكل مع العائق الأكبر أمام التطور في المنطقة:

- نقصاً في حقوق المواطنة ونقصاً في الحكم الديمقراطي،
- فقدان المرأة لحقوقها ونقصاً في المساواة بين الجنسين،
- أنظمة تعليم غير ملائمة ونقصاً في الموارد.

يحلل تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 المشاكل الموجودة في قطاع التعليم والتدريب بتفاصيل أدق، بينما يركز تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 على نقص الحكم الديمقراطي. أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2006 فسوف يتناول قضية افتقار المرأة للسلطة والنفوذ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفقاً لهذه التقارير، فإن الصراعات التي تميز المنطقة، وخاصة الصراع الطويل بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأحداث التي جرت في العراق خلال السنوات الأخيرة، تُعتبر عوائق خطيرة أمام التنمية وتؤثر على إمكانيات السلام والأمن في المنطقة بأسرها. لقد أثرت هذه الصراعات على موقف المنطقة تجاه الغرب، وساعدت على خلق تربة خصبة للأصولية ومختلف أشكال التطرف، كما حافظت على بقاء الأنظمة الديكتاتورية في السلطة.

يلعب الدين دوراً هاماً في المنطقة. إن غالبية السكان في كافة الدول هم من المسلمين، باستثناء إسرائيل، مع وجود أقليات عرقية ودينية مهمة. يهيمن المسلمون السنة في كافة الدول الإسلامية، ماعداً إيران والعراق والبحرين، حيث يشكل المسلمون الشيعة الأغلبية. يشكل العرب غالبية السكان في معظم الدول، باستثناء إيران وإسرائيل. وفي الدول الإسلامية، يشكل الإسلام جزءاً أساسياً من نظام القيم الذي تستند عليه الأخلاق العامة والحياة الاجتماعية. تلعب التعاليم الإسلامية والقيم والعادات الثقافية دوراً حاسماً في كل من التشريعات والممارسات الاجتماعية، وهذا ما يؤثر أيضاً على تفسير بعض المفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يؤثر بوجه خاص على النظرة إلى دور المرأة في المجتمع.

وغالبا ما تلعب الجماعات والمنظمات الدينية دوراً هاماً في الدول الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي والأعمال الخيرية. ومن العوامل المعقدة للأمر هو الاعتقاد السائد بأن أوروبا وأجزاء أخرى مما يدعى "العالم الغربي" تنظر إلى الإسلام والعالم الإسلامي بوقية وتميز.

يؤثر الوضع السكاني للمنطقة بشكل واضح على التنمية. حيث أن سكان معظم الدول هم من الشباب اليافع. فأكثر من ثلث السكان هم دون سن الخامسة عشر، وأكثر من النصف دون سن الخامسة والعشرين، مما يشكل ضغطاً كبيراً على النظم الاجتماعية ويشكل أعباء كبيرة على الخدمات العامة في المجتمع (الرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، وأنظمة التهوية والتدفئة والتصريف الصحي، وفرص العمل، إلخ).

4 أخذت البيانات الإحصائية من تقارير التنمية الإنسانية العربية للأعوام 2002، 2003 و 2004. يستثنى تعريف المنطقة في هذه التقارير كلاً من إيران وإسرائيل، اللتين تقعان جغرافياً في الشرق الأوسط بناءً على هذه الاستراتيجية، ولكنه يشمل جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والسودان والصومال، حيث لا تعتبر هذه الدول جزءاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منطقة MENA) كما يتم تعريفها في النص الحالي. بالرغم من ذلك تعتبر البيانات الإحصائية بأنها تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما ترد هنا.

تعتبر نسبة النمو السكاني في العديد من دول هذه المنطقة من أعلى النسب في العالم، ونتيجة لذلك فإن التقدم الاقتصادي الذي تم تحقيقه لم يكن له الأثر المرجو من حيث تخفيض الفقر.

إن الفقر في المنطقة متعدد الأوجه. وهناك فروق اقتصادية واجتماعية واسعة بين – وداخل – دول المنطقة التي تتميز بالفقر بمعناه الواسع بما يمثله من انتهاكات للحقوق وغياب للسلام والأمن. تصنف معظم هذه الدول بأنها متوسطة الدخل⁵، ولكن عدداً كبيراً منها يعاني من انتشار الفقر ومن مشاكل اجتماعية-اقتصادية؛ حيث انتشار البطالة وإهمال بعض المجموعات، كالنساء واليد العاملة المهاجرة والأقليات العرقية والدينية. يؤدي الضغط السكاني الناتج عن تزايد أعداد الشباب إلى تفاقم الخلافات الاقتصادية-الاجتماعية في العديد من دول المنطقة، مما يزيد من مخاطر انتشار الفقر.

يتجلى نقص الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحكم الصالح بطرق مختلفة. ويتميز عدد من هذه الدول بوجود حكم ديكتاتوري. وتُعتبر حماية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية سيئة في العديد من هذه الدول. أما الحقوق الثقافية لمجموعات الأقليات وفرصها في المشاركة في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرار فهي غالباً محدودة. كما أن النظام القضائي غالباً ما يكون ضعيفاً ويشكل جزءاً من بنية السلطة الموجودة. وفي الغالب يكون الجهاز الإداري أكبر من المطلوب ويعيث فيه الفساد. إن المشاركة الشعبية في العملية السياسية ضعيفة، وخاصة بين أوساط الشباب والنساء. كما أن المجتمع المدني ضعيف بشكل عام، باستثناء العديد من المنظمات الدينية، وهو محاط إلى حد كبير بالتشريعات الحكومية وأنظمة المراقبة والأنماط الثقافية.

إن ارتفاع نسبة النمو السكاني والفقر وغياب المنظور المستقبلي وفقدان الأنظمة الاجتماعية المبنية على الحقوق، هي من العوامل التي تؤدي إلى التدفق المتزايد للمهاجرين من المنطقة، والمتجهين بشكل أساسي إلى أوروبا. تتوفر الإمكانية للاستفادة من الفرص التي تمثلها الهجرة لاستخدامها بشكل أفضل في تنمية المنطقة، وكذلك – على المدى الأبعد – لخلق ظروف مناسبة كيلا يضطر أحد إلى الهجرة رغماً عن إرادته.

إن العوامل المذكورة آنفاً حاسمة أيضاً في فهم تنامي الحركات المتطرفة المستندة إلى الدين.

يخضع الإعلام غالباً لسيطرة السلطات. وهناك رقابة من مختلف الأشكال. كما أن العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منطقة MENA) تواجه انتقادات من منظمة "مراسلون بلا حدود" في تقاريرها المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في العالم. وغالباً ما يتعرض الصحفيون والعاملون في المجال الثقافي والإعلامي لمختلف أشكال الاضطهاد، وقد أدى ذلك إلى وجود درجة كبيرة من المراقبة الذاتية.

لقد تأثرت التنمية الاقتصادية بشكل سلبي بالعوامل الآتية الذكر. كما أن الفساد والبيروقراطيات الخاملة والإجراءات الإدارية غير الشفافة تعيق الاقتصاديات الإقليمية. إن نقص التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي إلى جانب وجود قطاع خاص غير نام، في العديد من النواحي، قد أثر أيضاً على التنمية الاقتصادية. وهناك حاجة إلى وجود مبادرات لإبراز جاذبية المنطقة لاستقطاب المستثمرين. إن تحقيق نسبة أعلى من النمو الاقتصادي المستدام هو شرط أساسي لتخفيض مستوى البطالة وزيادة الاستقرار الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي.

5 باستثناء الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وقطر ولبنان التي تصنفها لجنة التعاون التنموي (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على أنها دول نامية أكثر تنمية، والبحرين التي تصنف على أنها دولة ذات دخل مرتفع بموجب تصنيف المساعدة التنموية الحكومية (ODA)؛ بينما تعتبر اليمن الدولة الأقل نمواً وفقاً للجنة التعاون التنموي.

تمتلك المنطقة موارد ضخمة من النفط والغاز، ولكن هناك أيضاً ندرة في المياه والأراضي الصالحة للزراعة. هناك فوارق كبيرة بين الدول. إن المشكلة البيئية الأكثر إلحاحاً في المنطقة هي إدارة موارد المياه؛ حيث يعيش في هذه المنطقة 5 % من سكان العالم ولكن لا يتوفر فيها سوى 1 % من موارد المياه العذبة في العالم. وغالباً ما يتشارك عدد من الدول بهذه الموارد، و يستخدم تقريباً حوالي 90 % من المياه لأغراض الري. وتؤدي ندرة المياه في بعض الدول إلى استهلاك موارد المياه غير المتجددة. وفقاً للبنك الدولي، فإن تقاوم الوضع البيئي بسببه ضعف القوانين وعدم القدرة على التحكم والمراقبة. هنالك حاجة ماسة لإصلاح السياسة وتعزيز القدرة المؤسساتية في مجال حماية مصادر المياه والبيئة، على المستويين الإقليمي والوطني. إن التمدن السريع في المنطقة يزيد كثيراً من الطلب على إمداد المنازل والمصانع بالمياه.

تلعب الأنهار العابرة للحدود وموارد المياه الجوفية غير الحصىنة دوراً هاماً في تزويد الدول بالمياه وفي التنمية الاقتصادية. وتعتمد كل من مصر وسوريا والأردن بشكل كامل تقريباً على موارد المياه العابرة للحدود. ويعتبر توزيع موارد المياه أرضية خطيرة لنشوب الصراعات في المنطقة، ولكن ينبغي أيضاً أن ينظر إليه على أنه فرصة للتعاون. وهناك أمثلة على ذلك، وهي التعاون المائي الحالي بين دول وادي النيل (بما في ذلك مصر والسودان) وبين الدول التي تنقسم نهر الأردن (الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل).

تتعرض المنطقة لضغوط قوية خارجية وداخلية من أجل إحداث تغيير. لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما عدة مبادرات تهدف إلى ديمقراطية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم تحظ بعض هذه المبادرات بتأييد إقليمي أو وطني واعتُبرت كأمر مفروض على المنطقة من الخارج. وخلال السنوات الأخيرة لوحظت بعض التطورات الإيجابية؛ حيث تم إجراء عدد من الانتخابات الوطنية والمحلية بأشكال صحيحة نسبياً، على الرغم من ملاحظة بعض التجاوزات في حالات معينة. كما يمكن ملاحظة وجود توجه حذر نحو الانفتاح في الإعلام العربي.

إضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً ملاحظة بعض التقدم من ناحية التطور الاجتماعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة: فقد ازداد متوسط العمر المتوقع بخمسة عشر عاماً، وانخفضت وفيات الأطفال بمقدار الثلثين، بينما تضاعفت نسبة المتعلمين بين البالغين، كما ازداد تناول السرعات الحرارية اليومية، وأصبح بمقدور عدد أكبر من الناس الحصول على مياه نظيفة. وعلى الرغم من ذلك، فمن المتوقع ألا يكون بمقدور سوى ثلث الدول في المنطقة أن تحقق أهداف الأمم المتحدة للتنمية للألفية بحلول عام 2015. ويُتوقع للثلث الآخر الركود والنمو السلبي، أما الثلث المتبقي، فإن الإحصائيات إما غير متوفرة أو لا يمكن الوثوق بها لتقييم ما إذا تم تحقيق أي تقدم فيها.

هناك تناقض فيما يتعلق بقطاع التعليم؛ فقد شهد مستوى التعليم للفتيات والنساء تحسناً سريعاً بالمقارنة مع المناطق الأخرى، إلا أن التقديرات تشير إلى أن أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميات. والمشكلة الكبرى العامة هي أن البدائل التعليمية غالباً ما تكون ذات نوعية سيئة.

تم اتخاذ عدد من المبادرات الإقليمية من قبل فاعلين إقليميين أو وطنيين. قد تكون المبادرة الأكثر شمولاً هي الإعلان عن الإصلاحات والتحديث الذي تبنته قمة الجامعة العربية في شهر مايو/أيار 2004. وهو يستند إلى اقتراح يهدف إلى إطلاق عملية إصلاح عربية مشتركة، ويقترح آليات لمثل هذه العملية. يحث الإعلان الدول الأعضاء والدول الأخرى للعمل بشكل فاعل من أجل تحقيق تطور ديمقراطي، ومشاركة شعبية أوسع في الحياة السياسية، كما أنه يحث على تعزيز احترام مبادئ الدولة الدستورية، والعمل من أجل المساواة وعدم التمييز بين المواطنين، وكذلك زيادة احترام حقوق الإنسان. وقد عُقد عدد من المؤتمرات العربية العامة خلال السنوات الأخيرة وهي تركز على دور المجتمع المدني، وحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة، وأهمية المؤسسات الديمقراطية الفاعلة، وإقامة مؤسسات للتحقيق في المظالم إلخ. وتم تأسيس شبكة مياه إقليمية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تحت اسم مجلس المياه العربية، مقرها الرئيسي في مصر، ومهمتها زيادة المعرفة والتنسيق.

يشير هذا التطور إلى وجود اهتمام حقيقي بالإصلاح في المنطقة، حتى وإن كان التطبيق محدوداً حتى الآن. من المهم أن يتعاون المانحون وغيرهم من الفاعلين الخارجيين لدعم مثل هذا النوع من المبادرات الإصلاحية.

3. نتائج تقييم الخبرات

تتبع المعونات السويدية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منطقة MENA) منذ عام 2002 التوجّهات التي قررتها المنظمة السويدية للتنمية الدولية (سيديا) في أبريل/نيسان 2002 – "نهج منظمة (سيديا) في التعاون التنموي مع الشرق الأوسط و شمال أفريقيا". وقد كانت أهداف المعونات: تشجيع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وزيادة المساواة على وجه الخصوص، وكذلك تشجيع السلام والأمن. وانطلاقاً من هذا النهج فقد عُهِدَتْ إلى منظمة (سيديا) مهمة إعداد برنامج لثلاث سنوات يركّز على مجالات: الديمقراطية وحقوق الإنسان، والثقافة والإعلام. وكان على المعونات، التي علاوة على ذلك كانت تُقدّم على شكل تعاون فني ممولّ بعقود، ودورات وأبحاث دولية، أن تركز بشكل واسع على الأهداف التي حددها هذا النهج.

دفعت منظمة (سيديا) للقيام بكافة الإجراءات الثنائية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ماعداء المعونات الممنوحة إلى الضفة الغربية/غزة والعراق والمهنونات الإنسانية)، ما مجموعه 240 مليون كرونة سويدية خلال الأعوام 2002 – 2005 على مشاريع ضمن الفعاليات التالية:

- الحكم الديمقراطي، بما في ذلك الثقافة والإعلام 74 مليون كرونة
- برامج تعليم إقليمية (دورات تدريبية دولية-ITP) 14 مليون كرونة
- روابط بحث سويدية – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 15 مليون كرونة
- مساعدة عبر منظمات سويدية خاصة 50 مليون كرونة
- تعاون فني ممولّ بعقود 87 مليون كرونة

بدأ تطوير البرنامج الإقليمي في شهر أغسطس/آب 2003، ولا يزال من المبكر استنتاج أي نتائج واضحة للعمل حتى الآن. ولكن يمكن مبدئياً قول ما يلي:

يشترط التطوير المستدام للبرنامج الإقليمي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان قبولاً إقليمياً كلاً يُنظر إليه على أنه محاولة لفرض قيم غربية مزعومة على الدول المعنية. لذلك يجب أن يتم تطوير البرنامج الإقليمي من خلال الحوار المستمر مع المنظمات الشريكة في المنطقة. تتمتع السويد كدولة مانحة بمصداقية وسمعة طيبة، وهذا ما يمنح السويد الفرصة كي تلعب دوراً، من خلال المساهمة عبر الحوار بأفكارها ومعارفها وخبراتها، وتشجع على زيادة التفاهم بين الثقافات والأديان. وقد تم تطوير مشاريع التعاون التي قامت بها منظمة (سيديا) انطلاقاً من الاهتمام المعلن للفاعلين الإقليميين بالخبرات السويدية. وكأمثلة على ذلك يمكن ذكر مشاريع تجري حالياً تهدف إلى خلق شبكات إقليمية لأمناء المظالم وعضوات البرلمان، والمشروع المتعلق بأدب الأطفال والتشجيع على القراءة إلخ. وقد ساعدت سلسلة الندوات عن المياه في الشرق الأوسط التي تم تنظيمها خلال السنوات الماضية أثناء المنتدى السنوي للمياه في ستوكهولم على وضع حجر الأساس لتكوين شبكة غير رسمية من صناع القرار وصناع الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هناك خبرة أخرى مكتسبة من العمل حتى الآن، وهي أن التوجّه الإقليمي الذي تبنته منظمة (سيديا) في دعم المبادرات في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والثقافة والإعلام يلبي حاجة موجودة، حيث أن البنى الإقليمية الرسمية وغير الرسمية ضعيفة. لقد عزز هذا التوجه من إمكانيات اكتساب خبرات الدول الأخرى في المنطقة ومعارفها وأفكارها، وكذلك الاستمرار في طرح المزيد من المبادرات التي تُفهم على أنها ملائمة للمنطقة أكثر من المبادرات الغربية. هناك عمل إصلاحي مهم يجري في أماكن عديدة على مستويات مختلفة، ولكن هناك محدودية في نشر المعلومات والمعرفة حول ما يجري في مختلف الدول.

إن المزيد من الشفافية الإقليمية والتعاون يعطي عمليات الإصلاح قيمة أكبر، حيث أن المبادرات والأفكار التي انبثقت ضمن المنطقة تعتبر ملفتة للنظر وقابلة للتطبيق أكثر. إن فرص الالتقاء عبر الحدود الوطنية من أجل تبادل الأفكار والخبرات غالباً ما تكون محدودة، وخاصة بالنسبة للشباب والنساء. لقد لاقت المشاريع التي تجمع بين العرب من مناطق المشرق والمغرب⁶ استحساناً كبيراً. وقد أظهرت الخبرات أن المشاريع التي دعمتها منظمة (سيدا)، والتي أتاحت الفرصة لمثل هذا التبادل، كانت إيجابية جداً. إن عدداً قليلاً من المانحين يدعمون المبادرات الإقليمية.

إن عدم وجود منظمات إقليمية فاعلة تعمل بين الدول يعني بأن شريك التعاون غير متوفر دوماً على المستوى الإقليمي. لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية هو أن تحفز على نشوء شبكات وبُنى إقليمية في مجالات التعاون المذكورة. ضمن إطار برامج التعاون الموجودة حتى الآن تم تجريب بدائل مختلفة للشراكة الإقليمية، وكانت النتيجة هي أن الفعاليات المختلفة تتطلب حلولاً مختلفة. وفي العمل التعاوني المستقبلي ينبغي أن يكون اختيار الشريك موضوعاً مركزياً لدى التخطيط لمشاريع التعاون. ولهذا الاختيار أهمية كبيرة في كيفية فهم الدعم الذي تقدمه السويد. لأسباب تاريخية، كان تعاون منظمة (سيدا) مع المجتمع المدني في المنطقة سابقاً – الذي جرى عبر منظمات سويدية خاصة – تسيطر عليه منظمات مسيحية. أما خلال السنتين الماضيتين، وضمن إطار البرنامج الإقليمي، تم توسيع التعاون بسبب أن المنظمات والمؤسسات السويدية العلمانية بدأت تشارك بفعاليات التعاون. إلا أن الجماعات الدينية والمنظمات الخيرية، المسلمة والمسيحية، تلعب دوراً هاماً في المنطقة وتشكل جزءاً أساسياً من المجتمع المدني.

لدى السويد استراتيجيات ثنائية مع الدول من أجل التعاون التنموي مع الضفة الغربية/غزة والعراق، تهدف بشكل أساسي إلى المساهمة في تحقيق تنمية مستقرة ومستدامة. يجري إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى دول ومناطق في المنطقة. كما تقدم الحكومة أيضاً بعض المعونات، وخاصة فيما يتعلق بتدابير منع الصراعات. هناك مناقشات حول إطلاق مشاريع تهدف إلى تعزيز الأنظمة القضائية في المغرب والجزائر ضمن إطار عمل الاتحاد الأوروبي مع إيلاء الأولوية للدول التي تعمل ضد الإرهاب.

4. مجالات سياسية أخرى

تؤثر الأعمال السويدية في عدد من المجالات السياسية الأخرى على علاقات السويد مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمتع السويد منذ فترة طويلة بعلاقات دبلوماسية مع كافة دول المنطقة ولديها بعثات دبلوماسية في العديد منها. خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انخرطت السويد بشكل مباشر في العديد من محاولات التوصل إلى حل للصراعات التي ميزت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإلى جانب نشاطها السياسي في هذا المجال، فقد ساهمت السويد في العديد من عمليات الأمم المتحدة العسكرية لحفظ السلام في المنطقة. وفي مجال السياسة الخارجية والأمن، عملت السويد بشكل كبير ضمن إطار الاتحاد الأوروبي منذ عام 1995. وقد دخل الاتحاد الأوروبي، عبر الشراكة الأوروبية المتوسطية (عملية برشلونة)، في اتفاقيات تجارية واتفاقيات تعاون ثنائية مع عدد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط. إن التعاون مع هذه الدول واسع ويشتمل على عدة مجالات، مثل القضايا السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد والتجارة والقضايا الاجتماعية والثقافية. وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن أحد الأهداف الرئيسية هو خلق منطقة تجارة حرة حول البحر الأبيض المتوسط مع نهاية عام 2010. أما في المجال الاجتماعي والثقافي، فقد تم تأسيس مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات. فضلاً عن منظمة الأمم المتحدة، فإن عملية برشلونة هي المنتدى الوحيد الذي شاركت فيه إسرائيل إلى جانب كافة جيرانها العرب على المستوى الوزاري. اكتسب التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية أهمية أكبر نتيجة للاتفاق على سياسة الجوار الأوروبية⁷ (ENP) عام 2004.

تجري المفاوضات مع دول مجلس التعاون الخليجي⁸ (GCC) بخصوص اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تستكمل هذه المفاوضات عام 2006 وأن تتضمن أيضاً التعاون في مجالات أخرى غير المجال الاقتصادي. إن مبادرة الاتحاد الأوروبي في تكوين شراكة استراتيجية مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁹ تتضمن أيضاً التعاون الجاري ضمن عملية برشلونة، ولكن الطموح المستقبلي هو تأسيس تعاون سياسي متقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران. ولدى الاتحاد الأوروبي أيضاً عمليات ثنائية خاصة بإيران والعراق.

إن الصناعة السويدية ممثلة عموماً بشكل جيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين أن التبادل التجاري مع المنطقة محدود نسبياً. تشكل صادرات السويد إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يزيد قليلاً عن 3.5% من إجمالي الصادرات، بينما يشكل الاستيراد من المنطقة أقل من 1 بالمائة من إجمالي استيرادنا. تحقق إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر أكبر حجم للتجارة السويدية مع المنطقة. وتبدو آفاق زيادة التبادل التجاري جيدة. تقوم وزارة الخارجية ومجلس التجارة السويدي ووكالة الاستثمار السويدية وغيرها بإجراءات تهدف إلى تعزيز تبادل التجارة والاستثمار مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ينحدر عدد كبير من المواطنين السويديين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يخلق فرصاً لوجود روابط خاصة بين السويد ودول هذه المنطقة. ومن الممكن أن يساعد الحوار معهم على تحقيق التنمية. يمكن أن يتعلق ذلك مثلاً بخلق قنوات شفافة وأمنة لتحويل الأموال إلى بلادهم الأم، أو تسهيل الهجرة الدورية. هناك ضغوط شديدة للهجرة في العديد من دول المنطقة، ومما يزيد بها تقاعماً أن المنطقة تعتبر منطقة عبور للهجرة من الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية وآسيا. لذلك فإنه من المهم تعزيز قدرة الاستيعاب في المنطقة وتوفير الحماية الدولية. إن مناطق الصراع المجاورة للمنطقة تسبب نزوح اللاجئين الذين نادراً ما تتوفر لهم فرص اللجوء إلى أوروبا، وإنما يبقون في دول العبور ويعيشون في ظروف غير آمنة تقريباً. وبالتالي، فهناك حاجة ماسة لتعزيز القدرة على استيعاب الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية.

في إطار الفعاليات التي يقوم بها المعهد السويدي في الإسكندرية وكذلك قسم التعاون التركي-السويدي في القنصلية العامة في اسطنبول ومعهد البحوث السويدي هناك، فقد تم في الآونة الأخيرة اتخاذ عدد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الحوار بين أوروبا والدول الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأحد أهداف ذلك هو التوصل إلى فهم عميق متبادل في القضايا المتعلقة بالدين ومنظومات القيم.

5. التعاون مع الجهات المانحة الأخرى

خلال بدايات فترة الاستراتيجية، يجب القيام بمسح مفصل للجهات الأخرى الفاعلة في مجال التعاون التنموي ولفعالياتها، وذلك لكي تتكامل المساعدة السويدية مع المشاريع الأخرى ذات التوجّه الإقليمي.

يضم الاتحاد الأوروبي أعمال التعاون التنموي الإقليمي في برنامج المساعدة التنموية للشرق الأوسط (MEDA)، الذي يهدف إلى تقليل الفوارق في مستوى التنمية بين الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة جنوبي البحر الأبيض المتوسط.

8 يضم مجلس التعاون الخليجي كلاً من: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت المملكة العربية السعودية.

9 الشراكة الاستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (SPMME)

تهدف الجهود إلى تشجيع التنمية الاقتصادية والحكم الصالح ونشوء حكم ديمقراطي مبني على أساس الحقوق¹⁰. يبلغ الحجم الكلي للمعونات لعام 2005 حوالي 10 مليار كرونة سويدية، يُخصص منها حوالي 10 % للمبادرات الإقليمية. قامت المفوضية الأوروبية بإلغاء المركزية في أجزاء كبيرة من أنشطتها التنموية وأحالتها إلى مبعوثيها الميدانيين، الذين أصبحوا مسؤولين عن صياغة مسودات الاستراتيجيات من خلال الحوار الفعال مع الدول الشريكة ومع سفارات الدول الأعضاء. كما أن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي أيضاً دول أساسية مانحة وفق اتفاقيات ثنائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في عام 2007 سيتحول برنامج المساعدة التنموية للشرق الأوسط (MEDA) إلى اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI)¹¹، التي ستشكل أداة الاتحاد الأوروبي الرئيسية في مجال التعاون التنموي مع دول عديدة، منها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي جزء من الشراكة المتوسطية. ستشكل اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) الجزء المتعلق بالمعونات ضمن سياسة جوار شاملة يجري تطويرها الآن. إن الهدف العام المطلوب تحقيقه هو أن تتعاون الجهود السويدية، ضمن إطار هذه الاستراتيجية، مع جهود الاتحاد الأوروبي في مجال المعونات وأن تعززها في المجالات ذات الأولوية.

يوجد في المنطقة عدد من الفاعلين الآخرين الذين ينبغي السعي للتعاون معهم. يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، عبر مكتبه الإقليمي في بيروت، برنامجاً إقليمياً لدعم نظام الحكم الديمقراطي. وعبر مكاتبه الثنائية في المنطقة، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسحا لكفاءات الدول ضمن مجال المياه، وبدأ بتنسيق سياسات هذه الدول في التزود بالمياه ومبادراتها التنموية. ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مكتب إقليمي في البحرين مسؤول عن منطقة الخليج والشرق، بينما يتحمل المكتب الإقليمي في نيروبي مسؤولية شمال أفريقيا. وتدير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) عدداً كبيراً من المشاريع في المنطقة عبر مكاتبها الثنائية. ولدى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مكتب في بيروت مسؤول عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسيفتح قريباً مكتباً آخر في قطر ليكون مسؤولاً عن منطقة الخليج على وجه الخصوص. إن برنامج الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان (EIDHR)¹² لديه فعاليات في المنطقة أيضاً. وتقوم اللجنة الدولية للحقوقيين بفعاليات في المنطقة تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ الدولة الدستورية.

ضمن إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تم عام 2005 إطلاق مشروع يهدف إلى تشجيع نظام الحكم الصالح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تساهم السويد فيه، وإلى جعل دول المنطقة جذابة للاستثمارات.

يقدم البنك الدولي قروضاً لعدد من الدول والقطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد وصل حجم القروض عام 2005 إلى 1,3 مليار دولار أميركي. ويركز البنك عمله في المنطقة على خمسة مجالات عامة: حكم أفضل للقطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص والتوظيف، والتعليم، وتوفير المياه، والمساواة بين الجنسين.

إلى جانب نشاطات الإقراض، تسعى مجموعة مؤسسات البنك الدولي: مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار المتعدد الأطراف (MIGA)، إلى تنمية القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة. كما يسهم البنك الدولي أيضاً في نشر المعرفة وتقديم المعونة الفنية. على سبيل المثال، تعمل مؤسسة البنك الدولي (WBI) على تشجيع بناء القدرة في دول عديدة، وخاصة في مصر وإيران والمغرب واليمن.

10 الدول المتلقية هي: الأردن وتونس والجزائر وسوريا والصفة الغربية/غزة ولبنان ومصر والمغرب.

European Neighbourhood and Partnership Instrument 11

European Initiative for Democracy and Human Rights 12

يمول بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، ضمن إطار تسهيلات الاستثمار والشراكة الأوروبية-المتوسطية (FEMIP)¹³، مشاريع لصالح تنمية القطاع الخاص في المنطقة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات والصناعة والسياحة والخدمات الأخرى. وفي عام 2004 تم توقيع اتفاقيات قروض بقيمة 2,2 مليار يورو ضمن إطار تسهيلات الاستثمار والشراكة الأوروبية-المتوسطية.

6. أهداف التعاون التنموي وتوجهاته

إن الهدف الإجمالي للتعاون السويدي التنموي هو أن يساهم في توفير الظروف التي تمكن الفقراء من تحسين معيشتهم. وبالتالي يجب على التعاون التنموي أن يساهم في تحقيق هدف سياسة السويد في التنمية العالمية: أن تساهم في تنمية عالمية عادلة ومستدامة وتحقيق أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية. إن منظور الحقوق ومنظور الفقراء في التنمية يجب أن يوجّه معاً التعاون الذي عليه أن ينطلق، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من الفقر بمعناه الواسع بما يمثله من انتهاكات للحقوق وغياب للسلام والأمن. وينبغي صياغة التعاون التنموي بحيث يتم تشجيع التبادل ضمن المنطقة نفسها، وبين المنطقة والسويد، وبحيث يتعزز الحوار في القضايا المتعلقة بأنظمة المجتمع والقيم. إن الوقاية من الكوارث الطبيعية تشكل جزءاً طبيعياً من هذا العمل. ويجب أن يساعد التعاون التنموي أيضاً على منع التطرف.

يجب أن تكون أهداف استراتيجية التعاون:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح؛ على سبيل المثال، من خلال اتخاذ تدابير تشجع على نشوء مجتمع مدني قوي؛
- تشجيع احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة في الحقوق والظروف والفرص للمرأة والفتاة، وكذلك نشوء شبكات وبُنى إقليمية من أجل الحوار حول الحقوق والقيم الأساسية العالمية إلخ؛
- تشجيع الاستخدام المستدام لموارد المياه، مع التركيز على قضايا المياه – ضمن المنطقة وخارج حدودها – سواء من منظور مكافحة الفقر أو منع الصراعات؛
- تشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية والنمو، مع التركيز على إجراءات تحسين القدرات من أجل تعزيز كفاءة السياسة التجارية والقدرة على التنوع من منظور إقليمي.

7. مجالات التعاون التنموي

1.7 اعتبارات استراتيجية

تُعتبر السويد، على الرغم من محدودية المصادر، أنها قادرة على القيام بإسهامات هامة في المنطقة من خلال التركيز على المجالات التي تتمتع السويد فيها بميزات نسبية، وحيث يوجد اهتمام في المنطقة بالخبرات والمعارف السويدية. من هذه المجالات: نظام الحكم الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز وضع المرأة في المجتمع، واستخدام موارد المياه بشكل مستدام، والمهارات التجارية والإدارية. بغية تعزيز التوافق في النظرة إلى كيفية تحقيق التنمية في هذه المجالات يتطلب الأمر حواراً موسعاً بين السويد وبقية دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الممكن أيضاً أن يشكل المغتربون في السويد شريكاً هاماً في المحادثات. وفي هذا السياق، يجب توجيه عناية كبيرة لاحتياجات الشباب وإلى منع التطرف والراديكالية.

لأسباب تتعلق بالموارد وتحسين الفعالية، يجب أن يكون التعاون الإقليمي مركزاً وأن يرفد قدر الإمكان جهود المانحين الإقليميين الآخرين. يُعتبر التنسيق مع المعونات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي مطلباً طبيعياً، وكذلك التنسيق مع الفاعلين الآخرين مثل الأمم المتحدة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف. ولأسباب تتعلق بالإمكانات المتوفرة، يجب بدايةً أن يتم التعاون بالدرجة الأولى من خلال آليات معمول بها.

من الممكن تحقيق أفضل النتائج من خلال تركيز التعاون على الجهود الإقليمية ضمن مجالات تعاون محددة، وعلى مجموعة من الدول "دول التركيز". يجب أن يوضع في الحسبان وجود تشاور وثيق مع البعثات الدبلوماسية السويدية عند إعداد التدابير وعند القيام بها.

يجب أن يركز التعاون التنموي السويدي في المنطقة بشكل أساسي على الإجراءات الإقليمية، التي من الممكن أن تكون على ثلاثة أنماط:

- إجراءات إقليمية أو شبه إقليمية، حيث تهدف الإجراءات إلى تنمية كامل الإقليم أو شبه الإقليم،
- إجراءات يتم تنفيذها بشكل ثنائي في عدد من الدول، ولكنها تتميز بطابع التبادل والتعاون الإقليمي بين هذه الدول،
- إجراءات يتم تنفيذها بشكل ثنائي مع دولة واحدة أو دولتين، حيث يتوقع من هذه الإجراءات أن تعزز الإجراءات الإقليمية، أو أن يكون لها تأثير إقليمي إيجابي، أو أن يكون من الممكن تطويرها إلى إجراء إقليمي.

يجب أن يقتصر التعاون التنموي السويدي في المنطقة على الدول المصنفة كدول نامية من قبل لجنة التعاون التنموي (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). يشمل التعاون الإقليمي حتى الآن القيام بإجراءات في مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا، وينبغي أن تبقى هذه الدول بمثابة نقطة الانطلاق للقيام بإجراءات إقليمية. كما أقيمت مشاريع تعاون في تونس على نطاق محدود، وينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تطوير التعاون الإقليمي. وينبغي شمل المشاريع القائمة في بلدان أخرى في المنطقة حسب سياقها. وعلى الرغم من وجود استراتيجيات ثنائية للعراق والأراضي الفلسطينية، إلا أنه ينبغي - بسبب الدور المركزي الذي تلعبه القضية الفلسطينية والعراق في العالم العربي - تشجيع مشاركة هذه المناطق على نحو خاص في الحوار.

لكي يكون بوسع الاستراتيجية أن تساهم في تشجيع الديمقراطية وتحسين نظام الحكم وزيادة احترام حقوق الإنسان، يُشترط وجود منظور طويل الأمد وثقة متبادلة. لذلك ينبغي السعي إلى حوار مستمر بين شركاء التعاون السويديين والإقليميين حول شكل التعاون وتوجهه.

ينبغي إجراء المزيد من التحليل لإمكانيات الاستفادة من التبادل في البحوث والتعاون، ضمن إطار برنامج روابط البحث السويدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-Research Links Programme)، في بناء الكفاءات وتأسيس الاتصالات. يتعلق هذا البرنامج بمجالات مثل الديمقراطية ونظام الحكم الصالح، والثقافة والإعلام، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان وأمور البيئة، والاستخدام المستدام للمصادر الطبيعية على المدى الطويل.

ينبغي دعم الإجراءات المتخذة في مجالات التعاون على مستويات مختلفة في أجهزة الدولة وفي المجتمع المدني، بهدف تشجيع المبادئ الأربعة: عدم التمييز، الانفتاح والشفافية، والمحاسبة، والمشاركة.

ينبغي إعطاء الأولوية للفعاليات الهادفة إلى الحوار التي يقوم بها المعهد السويدي في الاسكندرية بالدرجة الأولى، وكذلك للفعاليات المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يقوم بها قسم التعاون التركي-السويدي في القنصلية العامة في اسطنبول ومعهد البحوث السويدي هناك، وينبغي كذلك زيادة التعاون مع الفعاليات الأكاديمية الإقليمية. ويجب السعي أيضاً للتعاون مع مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات.

لقد بدأ العمل ببرنامج التدريب الإقليمي المخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن برنامج التدريب الدولي (ITP). وينبغي متابعة الاستفادة من هذه الأداة من أجل بناء الكفاءات والقدرات والشبكات الإقليمية ضمن المجالات التي توليها السويد الأولوية.

ينبغي الاستمرار باستخدام التعاون الفني الممول بعقود، من أجل القيام بالإجراءات الهادفة إلى تعزيز القدرة المؤسساتية للسلطات والمنظمات، ضمن مجالات معينة مثل الاستخدام المستدام لمصادر المياه والمصادر الطبيعية، والتنمية الاقتصادية، وذلك بهدف تعزيز كفاءة السياسة التجارية والقدرة على التنوع لدى السلطات والمنظمات.

من أجل تأمين سلامة إمداد المياه والغذاء للنمو المدني، يُشترط وجود استراتيجيات وطنية جديدة أو مُعدلة للقيام بإدارة متكاملة لموارد المياه، إلى جانب تعزيز القدرة على التنفيذ. يمكن للإدارة الوطنية الفعالة لمصادر المياه وللتعاون الإقليمي الواسع في مجال المياه أن يعزز أحدهما الآخر. وتضع الإدارة الوطنية الجيدة لمصادر المياه حجر الأساس للتعاون الإقليمي الأوسع، وفي نفس الوقت يكون للتعاون العابر للحدود في قضايا المياه إمكانيات أفضل للتأثير بشكل إيجابي على العمل الوطني في هذا المجال. هنالك العديد من مناطق تجميع مياه الأمطار في المنطقة (سواء المياه السطحية أو الجوفية) التي من الممكن للجهود السويدية أن تجعلها ذات فائدة.

يمكن تمرير الدعم عن طريق المجتمع المدني والإدارات الحكومية ومعاهد البحث والمنظمات الإقليمية. ويجب على منظمة (سيدا) أن تسعى لوجود توجه في برنامج الدعم. كما ينبغي أيضاً متابعة البحث عن إمكانيات التعاون مع شركاء إقليميين أو شبه إقليميين، وعن الظروف الممكنة لدعمهم عند الحاجة.

تتمتع الصناعة السويدية بمهارات واسعة على مستوى الدولة والقطاعات، إضافة إلى الخبرات في قضايا السياسة والتطبيق العملي؛ ويمكن للتعاون التنموي السويدي أن يستفيد من هذه المهارات والخبرات بشكل كبير. وفي مجالات التعاون، مثل البيئة والمياه والمساواة بين الجنسين (تعزيز وضع المرأة الاقتصادي)، هناك إمكانيات جيدة للتعاون المتبادل بين عمل التعاون التنموي والجهات الفاعلة السويدية الأخرى. يجب على منظمة (سيدا) أن تسعى للاستفادة من هذا التعاون المتبادل من خلال تبادل المعلومات بشكل منتظم أثناء تطبيق الاستراتيجية.

إن أحد المواضيع الهامة في المنطقة هو الفساد المستشري، الذي يعيق الحكم الصالح وتطور الديمقراطية. ويجب أن تتخلل مكافحة الفساد كافة الإجراءات التي تدعمها منظمة (سيدا).

على الرغم من صعوبة تحديد ما تم إحرازه عملياً أو مدى التقدم الذي تم تحقيقه في مجالات مثل تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، فيجب صياغة الإجراءات التي تقوم بها منظمة (سيدا) بشكل يُسهّل تقييم مدى تحقيق الأهداف قدر الإمكان.

2.7 التعاون مع المعهد السويدي في الاسكندرية وقسم التعاون التركي-السويدي في القنصلية العامة في اسطنبول ومعهد البحوث السويدي في اسطنبول – في الأمور ذات الصلة – ومع مؤسسة آنا ليند.

من الضروري توسيع الحوار بين العالم الإسلامي والسويد والاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وزيادة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الرأي وحرية التعبير والمساواة. ومن المواضيع الأخرى التي من المهم الحوار حولها: وضع الشباب، وأهمية إيجاد مجتمع مدني فاعل، والتسامح الديني، والتنوع الثقافي، وسبل مواجهة عمليات التطرف. لذلك يجب الاستفادة من الخبرة الإقليمية المتوفرة لدى المعهد السويدي في الإسكندرية عند تنفيذ المشاريع ضمن إطار الاستراتيجية، وكذلك الاستفادة من الخبرة المتوفرة لدى قسم التعاون التركي-السويدي في القنصلية العامة في اسطنبول في الأمور المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

على ضوء ما سبق ذكره، ينبغي الاستمرار في تخطيط الإجراءات وتطبيقها بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية. وينبغي، عند تنفيذ إجراءات التعاون، الاستفادة من قدرة المعهد على توسيع الاتصالات بين السويد والاتحاد الأوروبي والعالم العربي. وينبغي، ضمن إطار هذه الاستراتيجية، الاستفادة من إمكانية المعهد السويدي في الإسكندرية للعمل على بناء شبكة إقليمية ونشاطات تتعلق بالحوار. كما ينبغي أن يستمر المعهد في كونه طرفاً، كشريك إقليمي في برنامج روابط البحث السويدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-Research Links Programme).

إن المهمة الرئيسية لقسم التعاون التركي-السويدي في القنصلية العامة في اسطنبول هي تعزيز التواصل بين تركيا والسويد، ولكنه يسعى أيضاً إلى تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينبغي توطيد التعاون مع القسم على غرار ما بدأ العمل به في المعهد السويدي في الإسكندرية، وخاصة فيما يتعلق بتنظيم الاجتماعات وورشات العمل.

ينبغي أن يصبح التعاون التنموي مع المعهد السويدي في الإسكندرية وقسم التعاون التركي-السويدي في القنصلية العامة في اسطنبول رسمياً، على صعيد تخطيط الفعاليات وعلى صعيد متابعتها.

يشجع معهد الأبحاث في اسطنبول الأبحاث السويدية في تركيا والشرق الأدنى، وخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. وينبغي الاستمرار بالتعاون الذي بدأ ضمن برنامج روابط البحث السويدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما فيما يتعلق بقضايا تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيجب السعي من أجل التعاون مع مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات.

3.7 مجالات التعاون

1.3.7 تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

ضمن هذه المجالات، ينبغي أن تركز إجراءات التعاون على تشجيع المبادئ الأربعة: عدم التمييز، الانفتاح والشفافية، والمحاسبة، والمشاركة؛ وكذلك على زيادة فهم واحترام القضايا المتعلقة بالمساواة والممارسة المسؤولة للسلطات إلخ. كما ينبغي أيضاً أن تركز الإجراءات على تشجيع نشوء برلمانات ومجتمع مدني أقوى في المنطقة. وينبغي دعم المشاريع التي تُعنى بشكل عام بتحسين الإمكانات لتحقيق تنمية اجتماعية ديمقراطية أكبر في المنطقة.

إن نقطة الانطلاق في الإجراءات التي يُعتمد القيام بها هي أنها يجب أن تكون ذات أهمية إقليمية. ويجب دعم نشوء شبكات وبُنى، إلى جانب بناء القدرات في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما يجب دعم الإجراءات الداعية إلى الحوار ومنع الصراعات. ينبغي توفير المزيد من الدعم للإجراءات الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية، مثلاً عن طريق مشاريع ثقافية ودعم الإعلام. ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها على هذا الدعم: المشاريع المتعلقة بأدب الأطفال وتشجيع القراءة، والبرامج الإعلامية التي تستهدف النساء والشباب.

2.3.7 تشجيع احترام حقوق الإنسان

يجب أن تشجع إجراءات التعاون على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الدولة الدستورية. من الأمثلة التي يمكن ذكرها: دعم مبادرة تأسيس وظيفة أمين المظالم، وتشجيع نشوء نظام قضائي مستقل، وبناء القدرات في أجزاء أخرى من النظام القضائي، وإقامة مشاريع تهدف إلى تعزيز الإيمان بالمجتمع المدني وتحقيق العدالة.

يجب دعم المشاريع التي تهدف إلى تعزيز وضع المرأة والشباب في المجال السياسي وفي المناقشات العامة، مع التركيز على تعزيز الظروف التي من شأنها أن تستفيد أكثر من قدرة هاتين المجموعتين وتسهيل الضوء عليهما وتحسين فرصهما في المشاركة في عمليات التنمية. ينبغي أن تتضمن المجموعات التي تستهدفها مثل هذه المشاريع: المحاميات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، وعضوات البرلمان والصحفيات.

ينبغي أن تُمنح المنظمات والمؤسسات الإقليمية والوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المساعدة لتطوير قدرتها في البحث والتعليم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الثقافة والإعلام. كما ينبغي أيضاً اعتبار تقديم الدعم للإجراءات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز قدرات الدول على استيعاب اللاجئين المحتاجين إلى حماية دولية.

3.3.7 الرعاية البيئية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وخاصة المياه، وتحديد ذات الطابع الإقليمي والعابرة للحدود

في البداية ينبغي إجراء مسح للمبادرات المتوفرة في مجال المياه، بغرض تحديد المجالات الفرعية التي تتمتع السويد فيها بأفضلية نسبية. أظهرت الخبرات السابقة أن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود غالباً ما يتطلب مدة زمنية طويلة.

هناك حاجة ماسة لتعزيز التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي بشأن موارد المياه العابرة للحدود من أجل منع الصراعات. ويمكن القيام بذلك من خلال التشجيع على زيادة الثقة بين الدول، وتعزيز قدراتها التفاوضية، وتعزيز إرادتها في تنسيق الأنظمة المتعلقة بالمياه، والقيام بالاستثمارات الضرورية، وكذلك عن طريق حفز وتعزيز آليات تبادل المعرفة والمعلومات حول قضايا المياه العابرة للحدود. كما يمكن ربط ذلك العمل أيضاً بقضايا تتعلق بتلوث المياه، واستخدام الأرض، والمناخ.

في مجال المياه، هناك عدد من الجهات المركزية الفاعلة في السويد، مثل المعهد الدولي للمياه في ستوكهولم (SIWI)¹⁴، وهو يتمتع بشبكة وطيدة في المنطقة تعمل كقاعدة للتعاون وتبادل الخبرات بين الجهات المركزية الفاعلة في مجال المياه في المنطقة. ينبغي دراسة إمكانية ربط واحدة أو أكثر من هذه المؤسسات مع المؤسسات الإقليمية الموجودة. كما أنه يمكن الاستفادة من المعرفة والخبرة الواسعة التي تتمتع بها الصناعة السويدية في مجال المياه، من خلال استغلال التعاون الفني الممول بعقود.

4.3.7 بناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية ذات الطابع الإقليمي

في مجال الشؤون التجارية والاقتصادية، يجب أن تكون الإجراءات مشجعة للتنمية الاقتصادية ذات الطابع الإقليمي، مع التركيز على تطوير كفاءة السياسة التجارية والقدرة على التنوع. ينبغي المحافظة على برنامجي التدريب العالميين الحاليين (ITP) المتعلقين بقضايا التجارة والجودة كأساس للقيام ببرنامج يهدف إلى رفع الوعي فيما يتعلق بالربط بين التجارة والمسؤولية الاجتماعية. يجب دراسة إمكانيات ربط المؤسسات السويدية، في مجال التجارة والاعتمادات والمسؤولية الاجتماعية، مع المؤسسات العربية.

كما ينبغي تقديم الدعم للمبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية للاستثمارات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث يمكنها أن تساهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الإقليمية. وينبغي أن تتوفر الظروف للإجراءات الإقليمية الهادفة إلى بناء القدرات بالتعاون مع جهات أخرى تشجع على تنمية القطاع الخاص في المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي الانتباه إلى أهمية التحويلات التي يقوم بها المهاجرون إلى أوطانهم.

¹⁴ تسهيلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة المياه بتمويل من السويد، تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتولى إدارتها المعهد الدولي للمياه في ستوكهولم (SIWI).

ينبغي الاستمرار باستخدام التعاون الفني الممول بعقود، من أجل القيام بالإجراءات الهادفة إلى تعزيز القدرة المؤسساتية للسلطات في مجال التنمية الاقتصادية مع التركيز على كفاءة السياسة التجارية والقدرة على التنوع لدى السلطات والمنظمات، مثل إجراءات تعزيز البنى التحتية والإنتاج، وتحسين فرص التجارة الدولية إلخ. وينبغي أن يساهم التعاون الفني الممول بعقود في التشجيع على زيادة تبادل الكفاءات والخبرات بين السويد ودول التعاون في المنطقة. ومما يجدر السعي إليه أيضاً هو زيادة التبادل والتعاون بين المؤسسات والمنظمات في المنطقة.

8. التنفيذ والمتابعة

تعني الاستراتيجية تعزيز التعاون التنموي مع المنطقة وتوسيعه وتعزيزه بما يتوافق مع توجهات منظمة (سيدا) من خلال زيادة عدد مجالات التعاون من اثنين إلى أربعة. حتى الآن تطلب التعاون التنموي مع المنطقة وجود موظف واحد ميداني مسؤول. ومن أجل جعل رفع مستوى الطموح أمراً ممكناً، يُتوقع زيادة عدد الموظفين والتركيز على كل مجال من مجالات التعاون. ومن الضروري وجود تعاون وثيق مع البعثات السويدية في المنطقة. إضافة إلى ذلك يجب الاستفادة من آليات التعاون الحالية بشكل كامل، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساعدة التنموية، ويجب إعطاء المهمات – على نطاق أوسع مما يجري حالياً – إلى المنظمات والمؤسسات السويدية التي تعمل وفق توجه منظمة (سيدا) لتكون أكثر استقلالية في تنفيذ البرامج ضمن المجالات الاختصاصية. من المتوقع أن تتطلب أعمال المسح التمهيدية وتحليلات قدرات الاستقطاب وتطوير التعاون الإقليمي جهوداً هامة من منظمة (سيدا) في المرحلة الأولى.

يجب على منظمة (سيدا) أن تقدم تقارير بشكل منتظم وأن تصف التقدم الذي تحرزه في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وتحقيق الأهداف المحددة. ويُشترط وجود استشارات مستمرة حول تنفيذ الاستراتيجية ضمن الإطار المعمول به لأشكال التشاور بين وزارة الخارجية ومنظمة (سيدا).

خلال هذه الفترة يجب أن يزداد الإطار المالي للمساعدة التنموية إلى المنطقة تدريجياً في الحجم ليصل في عام 2008 إلى ما يزيد عن 200 مليون كرونة سويدية.